

Distr.: General
8 October 2019
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٨٦٣٤ المعقودة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان"، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي:

"بعد مرور عام على توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان (سيُشار إليه بالاتفاق فيما يلي)، يؤكد مجلس الأمن أن هذا الاتفاق خطوة هامة إلى الأمام في عملية السلام تُتيح فرصة لتحقيق السلام والاستقرار بصفة دائمة في جنوب السودان، ويعلم أن أعمال العنف السياسي في جنوب السودان قد انخفضت وأن بعض ممثلي الأحزاب المعارضة قد عادوا إلى جوبا.

"ويرحب مجلس الأمن بالاجتماعات التي عقدت مؤخرا بين الرئيس سلفا كير والدكتور ريك مشار، فهي تطور إيجابي، ويدعو القيادات العليا للأطراف في الاتفاق إلى مواصلة عقد اجتماعات منتظمة تكون وجهها لوجه ويكون الهدف منها تسوية المسائل العالقة التي من الضروري تسويتها لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة وفقا للجدول الزمني المتفق عليه بين الأطراف في ٣ أيار/مايو والذي ترد تفاصيله في بيان أصدرته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

"ويرحب مجلس الأمن بالتقدم الأولي المحرز في تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك تشكيل مؤسسات وآليات معينة من أجل هذا الاتفاق، وإنجاز أنشطة مشتركة لبناء السلام على الصعيد المحلي، وتحسُّن الأحوال في العديد من المناطق بما ييسر إيصال المساعدات الإنسانية.

"ويهيب مجلس الأمن بالأطراف في الاتفاق أن تعجل بعملية تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية، وأن تواصل المشاورات بشأن مسألة عدد الولايات وحدودها من أجل إيجاد حل مشترك.

"ويحث مجلس الأمن حكومة جمهورية جنوب السودان على صرف رصيد الأموال المتعهد بمنحها لأغراض تنفيذ الاتفاق بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة، ومواصلة إتاحة الأموال من أجل استمرار تنفيذ اتفاق السلام.



” ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان والأوضاع الاقتصادية المزرية في جنوب السودان، ويدين جميع الانتهاكات للاتفاق، ولاتفاق ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ لوقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك النزاع الدائر في المنطقة الاستوائية الكبرى، واستمرار استخدام الأطراف في النزاع العنف الجنسي كتكتيك ضد السكان المدنيين.

” ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للدور الذي تقوم به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في تيسير التقدم في عملية السلام في جنوب السودان، ويُحيط علماً بتوصيتها بعقد مؤتمر قمة عادي لها لمعالجة القضايا العالقة، ومنها وضع الدكتور ريك مشار. ويشجع مجلس الأمن الهيئة على أن تعين رئيساً دائماً للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها.

” ويعرب مجلس الأمن عن تقديره لما تقوم به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها من دور بالغ الأهمية في دعم تنفيذ الاتفاق، ويطلب حكومة جمهورية جنوب السودان والجماعات المعارضة بوقف عرقلة أنشطة البعثة وآلية الرصد والتحقق.

” ويهيب مجلس الأمن بالأطراف غير الموقعة على الاتفاق أن تنبذ العنف، وتتقيد باتفاقات وقف الأعمال القتالية، وأن تسعى إلى إيجاد تسوية سياسية لما يثير مخاوفها من الاتفاق، ويهيب كذلك بالأطراف في الاتفاق إلى أن تتواصل مع الأطراف غير الموقعة عليه على نحو بناء لا عنف فيه.

” ويهيب مجلس الأمن كذلك بجميع الأطراف في الاتفاق والجماعات المسلحة غير الموقعة عليه في جنوب السودان أن تحمي المرافق الطبية والعاملين الطبيين، والمدنيين والممتلكات المدنية، بما في ذلك المدارس، وأن تترك الناس يتنقلون بحرية، وأن تسمح بالوصول السريع والأمن ودون عوائق للعاملين في مجال الإغاثة وللمعدات واللوازم، وفق مبادئ المساعدة الإنسانية، بما فيها المعاملة الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلالية، للمساعدة في إيصال المساعدات الإنسانية في حينه إلى جميع من يحتاجونها.

” ويتطلع مجلس الأمن إلى معاينة تقدّم هام في هذه الأنشطة عندما يقوم بزيارته للبلد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

” ويحث مجلس الأمن الأطراف في الاتفاق على مواصلة اتخاذ خطوات، وفق أحكام اتفاق السلام، لتعزيز المشاركة الهادفة للنساء في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة، ويهيب بجميع الأطراف في الاتفاق والجماعات المسلحة في جنوب السودان أن توقف فوراً جميع أعمال العنف الجنسي والجنساني، وأن تكفّ عن إلحاق الأطفال بصفوفها واستخدامهم كجنود وعن قتلهم وتشويههم وتعريضهم للعنف الجنسي، وأن تسرح جميع الأطفال الذين ألحقهم بصفوفها حتى حينه.

” ويحيط مجلس الأمن علماً بتقرير الأمين العام عن مواقع حماية المدنيين التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ويحثّ جميع المعنيين على مواصلة إجراء محادثات موضوعية لإيجاد سبيل مستدام لحماية المواقع المدنية.

” ويشدد مجلس الأمن على الحاجة الماسّة إلى ضمان المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب على أي انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وأي انتهاكات للقانون الدولي الإنساني في جنوب السودان. ويحيط مجلس الأمن علماً في هذا الصدد بالفصل الخامس من الاتفاق ويدعو إلى تنفيذه.

” ويشدد مجلس الأمن على جواز فرض جزاءات على الأعمال التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في جنوب السودان بموجب القرارات ٢٢٠٦ (٢٠١٥) و ٢٢٩٠ (٢٠١٦) و ٢٣٥٣ (٢٠١٧) و ٢٤٢٨ (٢٠١٨) و ٢٤٧١ (٢٠١٩)، ويؤكد أنه على استعداد لتعديل التدابير الواردة في هذه القرارات في ضوء تنفيذ التزامات الأطراف، بما في ذلك وقف إطلاق النار.

” ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه لشعب جنوب السودان، والتزامه القوي بسيادة جمهورية جنوب السودان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدةها الوطنية.“
